



كلمة

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
العماد ميشال سليمان

أمام

الاجتماع التأسيسي

"مجموعة الدعم الدولية للبنان"

نيويورك في: ٢٥/٩/٢٠١٣

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

*Permanent Mission of Lebanon to the United Nations
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, NY. 10017*

السيد الأمين العام،

المشاركين الكرام في هذا الاجتماع التأسيسي الأول «لمجموعة الدعم الدولية للبنان»،

اجتماعنا اليوم يكتسب أهمية خاصة في توقيته ورمزيته، وفي ما يسعى لتحقيقه من مقاصد وأهداف.

فهو من جهة رسالة دعم سياسي ومعنوي استثنائية للبنان في هذه الظروف الصعبة والخطرة التي تمرّ بها منطقة الشرق الأوسط، يؤكد المجتمع الدولي من خلالها، حرصه وحرص الأعضاء الدائمي العضوية في مجلس الأمن، في موقف موحد ولافت، على استقرار لبنان وسيادته وسلامة أبنائه. كما يشير الاجتماع من ناحية ثانية، إلى حرص دولي مواز على تقديم دعم مادي ومالي ممنهج للبنان، وفقاً لآليات محدّدة، بهدف دعم اقتصاده ومؤسساته وجيشه والجهد القائم لمواجهة العبء المتزايد من جرّاء تفاقم أعداد اللاجئين الوافدين من سوريا إلى لبنان، بسبب النزاع المسلح المتماذي على أراضي هذه الدولة الشقيقة والجارة.

لقد حدّد التصوّر الأوّلي الذي أعدته الأمانة العامة للأمم المتحدة، والدراسات التقديرية التي تمّ إعدادها واعتمادها من قبل فريق عمل البنك الدولي، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المختصة والاتحاد الأوروبي والحكومة اللبنانية وموافقتها، مختلف أوجه الدعم الذي نسعى إليه، وقد تمّ الاستناد في هذا الجهد إلى البيان المخوري الذي صدر عن رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٠ تموز الماضي.

وانطلاقاً من هذه التقارير يهمني أن أضيء بصورة مختصرة في مستهلّ هذه الجلسة على أولويات لبنان وعلى أبرز الاحتياجات والمطالب التي نأمل أن تلقى استجابة لها في الخلاصات التي سيصدرها سعادة الأمين العام في نهاية هذا الاجتماع التأسيسي الهام.

الحاجة الأولى هي لتثبيت ركائز الاستقرار الذي هو شرط من شروط التنمية والاستثمار. وفي هذا المجال فإننا نرى بأنّه لا بدّ من تشجيع الأطراف الداخليين والدول الإقليمية المؤثرة على وعي أهمية «إعلان بعدا» وضرورة الالتزام به قولاً وفعلاً، كما سبق أن دعا إلى ذلك مجلس الأمن الدولي، وهو إعلان يهدف في جوهره لتحديد لبنان وتجنّبه التداعيات السلبية للأزمات الإقليمية.

كما يمرّ الاستقرار من طريق الاستمرار بالعمل على تنفيذ القرار ١٧٠١ بجميع مندرجاته، وضبط الأوضاع على طول الحدود، ومحاربة الإرهاب وتطوير النظام السياسي الذي يرفع حياتنا السياسية من طريق تحسين الممارسة الديمقراطية، دون المساس بجوهر الروح الميثاقية التي يقوم عليه؛ وصون الوحدة الوطنية.

وكذلك مواصلة البحث للتوافق على استراتيجية وطنية للدفاع حصراً عن لبنان، وقد سبق لي أن طرحت مشروعاً أولاً لهذه الاستراتيجية اعتبرته هيئة الحوار الوطني منطلقاً للنقاش واعتبرتموه سعادة الأمين العام جديراً بالدرس والمتابعة.

وتبرز في مجال تعزيز الاستقرار أهمية ترسيخ بنين الدولة وسلطتها، وضرورة دعم المؤسسات، وعلى رأسها مؤسسة الجيش والقوى الأمنية النظامية التي تواجه باستمرار تحديات جديدة تستوجب المزيد من الجهوزية والقدرة.

لقد أثبت الجيش اللبناني وحدته وتماسكه وتفانيه في محاربة الإرهاب والسهر على صون النظام الديمقراطي والمحافظة على السلم الأهلي والعمل على ضبط الحدود وتنفيذ القرار ١٧٠١ بالتعاون مع قوات اليونيفيل. وإذ نعرب هنا عن تقديرنا لقائد القوات الدولية الجنرال بوللو سيرا ولجميع ضباطها وعناصرها ونحبي التزامهم وتضحياتهم، ننحني أمام أرواح من وقع منهم شهيداً أو أصابته أذى خدمة لقضية السلام.

إلا أن الجيش اللبناني ما زال بحاجة ماسة لتجهيز ولعتاد وسلاح نوعي وحديث يسمح له بالاستشراف وإنجاز مهامه، بما تقتضيه عملية حفظ الأمن ومواجهة الجماعات الإرهابية من دقة في تحديد الأهداف، وتقنية في جبهه ما يواجهه من أخطار.

وفي هذا المجال فقد أهدى الجيش اللبناني مراجعة استراتيجية شاملة مع قوات اليونيفيل تسمح تسلمه مهاماً أكبر وأوسع، كما تقدّم بخطة خمسية متكاملة.

السيد الرئيس،

لقد جهد لبنان عبر عقود، لوضع نظام مالي لم يكتف بتوفير حماية تامة من تداعيات الأزمة المالية العالمية، بل سمح له بتحقيق نسب عالية من النمو بلغت الثمانية بالمئة. إلا أنه بات يعاني من انخفاض ملموس في النشاط الاقتصادي منذ اندلاع الأزمة السورية عام ٢٠١١، يصيب جميع القطاعات الأساسية ويترجم بخسارة فعلية في المداخيل من أجور وأرباح وضرائب. ثم جاء التدفق الهائل للاجئين السوريين ليضع أثقالاً إضافية على الاقتصاد اللبناني، وعلى أداء الخدمات العامة على الصعيدين المحلي والوطني. لذا يبدو لبنان بحاجة ماسة وملحة اليوم لدعم سريع وفعال من الأسرة الدولية كي يتمكن من جهة من تلافي اهتزاز الهيكل الاقتصادي وما لذلك من انعكاس على الأوضاع الإنسانية والأمنية، ومن إعادة المستويات المعيشية والخدماتية والتنموية إلى ما كانت عليه من جهة ثانية.

السيد الرئيس،

لقد بلغت أعداد اللاجئين الوافدين من سوريا إلى لبنان أرقاماً غير مسبوقه، -أكثر من ٨٠٠ ألف لاجئ مسجّل، يضاف إليهم من وقَد من عائلات الـ ٣٠٠ ألف عامل موسمي سوري، ناهيك، عن مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في لبنان-، أيّ بنسبة ربع عدد سكّانه، وهذا ما يفوق قدرته وقدرة أيّ دولة على الاستيعاب. وقد بقي رغم ذلك وفيّاً لالتزامه القانوني والإنساني بعدم إغلاق حدوده في وجه أيّ لاجئ أتى إليه نتيجة العنف أو الخوف. إلا أنّ هذا العبء المتفاقم بات يشكّل أزمة وجودية فعلية، نتيجة التداعيات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن هذا الاكتظاظ السكاني الطارئ، ولاسيما في مجالات الصحة والتربية والكهرباء والمياه والبنى التحتية والخدمات العامة والأمن.

وقد باتت الميزانية العامة للدولة بحاجة لدفع ماليّ استثنائي لتغطية هذه النفقات، إلى جانب المساعدات المباشرة للاجئين التي تقدّم من طريق المفوضية السامية للاجئين والهيئات المدنية والدولية المتخصصة.

وتبدو جميع هذه التدابير ملحة وعاجلة بانتظار الوصول إلى الحلّ السياسي الذي نشده في سوريا والذي من شأنه أن يسمح للاجئين بالعودة بكرامة وأمان إلى بلادهم. اجتماعنا اليوم لا يتعارض بطبيعة الحال مع المسعى الموازي القائم لعقد مؤتمر دولي لمعالجة مشكلة اللاجئين السوريين من مختلف جوانبها، انطلاقاً مما تفرضه المسؤولية الجماعية على الدول من واجب تقاسم الأعباء والأعداد، لا مجرد الحصول على مساعدات مالية. وما اجتماعات ممثلي دول الجوار المضيئة للاجئين التي انعقدت في جنيف على مستوى السفراء ووزراء الخارجية، والمؤتمر الدولي الأوسع الذي سيعقد في الثلاثين من هذا الشهر بعنوان «التضامن وتقاسم الأعباء مع البلدان المضيئة للاجئين السوريين» تحت رعاية المفوضية السامية للاجئين، إلا مدخلاً لتوسيع أطر المشاركة والبحث في الحلول المتكاملة التي من شأنها معالجة هذه الأزمة المتفاقمة، لما تسببه من أعباء ومخاطر وضغوط على الدول المضيئة، ليس فقط من الناحية الإنسانية، بل كذلك على الصعيد الأمني والاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

إنّ الأزمة المتبادية في سوريا وما تسببت به من خسائر ومن حركة لجوء باتجاه دول الجوار جعلت مسألة دعم لبنان أكثر إلحاحاً. إلا أنّ اجتماعنا اليوم لا يهدف فقط لمساعدة لبنان في مواجهة مشكلة أو صعوبات محدّدة وطارئة بعينها، بل لتقدم دعم مستمرّ ودائم له في وجه أزمة متطوّرة الطابع، وفي إطار رؤيا متكاملة، خاصة وأنّه سينتج عن هذا الاجتماع خلاصات وآلية تنفيذ ومواعيد عمل لاحقة للمتابعة.

ويمكن التوافق في هذا المجال على آليّة التمويل المناسبة، بما في ذلك إمكانية إنشاء صندوق ائتماني، بالتعاون مع الحكومة اللبنانية، بصورة تسمح بتسهيل عمليّة الحصول على هبات ومشاريع ممولة بات يحتاج لبنان لإبجازها في أقرب الآجال.

أشكركم بهذه المناسبة سعادة الأمين العام، على مبادرتكم بالدعوة لهذا الاجتماع، والجهود الدؤوبة التي يبذلها بفعاليّة ممثلكم في لبنان السفير ديريك بلامبلي.

كما أشكر الدول الدائمة العضويّة في مجلس الأمن التي شاركت في التفكير والإعداد.

وإذ أعرب للمفوضة العليا للاتحاد الأوروبي السيّدة كاثرين أشتون، ولأمين عام جامعة الدول العربيّة الدكتور نبيل العربي عن التقدير لمشاركتكما في أعمالنا، فإنّي آمل أن تتوسّع عضويّة مجموعة الدعم الدوليّة للبنان كي تشمل في المرحلة الثانية الدول العربيّة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأكبر عدد ممكن من الدول الراغبة والشريكة، ولاسيما الدول المشاركة في قوات اليونيفيل.

الشكر والتقدير لكم كذلك ممثلي الهيئات الدوليّة المنخرطة في ديناميّة العمل لدعم لبنان. وأخصّ بالذكر البنك الدولي بشخص رئيسه السيّد **Jim-Yong Kim**، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بشخص نائب الرئيس السيّدة **Rebeca Grynspan** والمفوضيّة العليا للاجئين التي قامت بإشراف المفوض السامي السيّد أنطونيو غوتيريش بمجهود دؤوب في مجال تجييش الدعم لمواجهة تداعيات مشكلة اللاجئين السوريين في الدول المضيفة.

السيّد الرئيس،

نعيش في عالم متداخل تتفاعل فيه المشاكل والأزمات بصورة يصعب معها ضبط كامل

تداعياتها.

لذا ومع شكرنا العميق لمساهمتمكم المعبّرة في تقديم عناصر الدعم اللازم للبنان كوطن، فإننا نأمل في أن يستمرّ الجهد الدوليّ الأشمل لتشجيع الدبلوماسية الوقائيّة والحلول السلميّة للتراعات، كما هو حال التزاع الدائر في سوريا، ولفرض حلّ عادل وشامل لجميع أوجه الصراع العربي-الإسرائيلي القائم منذ أكثر من ستة عقود، وذلك على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام، ذلك أنّ من شأن الظلم المتماذي أن يدفع باتجاه الثورة والعنف، لا بل أن يشكّل حاضناً للتطرّف والإرهاب، وهذه آفات نعمل جميعاً لتفاديها ومحاربتها، ليس فقط بالأساليب الأمنيّة، بل كذلك من طريق تعزيز ثقافة العدالة والسلام وشروط التنمية البشريّة المستدامة.

وشكراً.